المصدر: الاهرام
التاريخ : ١٤ اغسطس١٩٩٦

الصراع على المياه بين النيل والفرات

سفير سابق
رياض حبشي

عندما يجرى النهر الدولى فى عدة دول متجاورة يصبح هذا النهر وحدة قائمة بذاتها ، كما تصبح مياهه ملكية مشتركة بين الدول التى يخترقها، ومن ثم فلا يجوز لدولة واحدة ان تنفرد باستثمار هذه المياه فى مشروعات الرى أو توليد الطاقة الكهربائية، وبذلك تختلف السيادة الاقليمية على المياه عن السيادة الاقليمية المرتبطة بالحدود السياسية، فتصبح سيادة الدولة مقيدة بمبدأ الاستخدام المتكامل لمياه النهر القائم على أساس عدالة التوزيع والاستخدام وفق المصلحة المعقولة لكل دولة وطبقا لمبدأ لا ضرر ولا ضرار، وهو المبدأ الذى انتهت اليه اتفاقية هلسنكى فى عام ١٩٦٦ التى قضت باحكامها بوجوب تحديد الحصة العادلة والمعقولة من مياه النهر الدولى اللازمة لأرض كل دولة دون إلحاق الضرر بالدول الاخرى المجاورة.

ان اكثر المشاكل القابلة للانفجار المفاجىء، والتى قد تؤدى إلى نشوب الحروب والمترتبة على حرص كل دولة على عدالة توزيع مياه الانهار الدولية فيما بينها تنعكس بشكل خاص فى مشاكل مياه كل من نهر النيل ونهر الفرات، لأن الأول يجرى فى تسع دول افريقية حتى يصل إلى مصر، والثانى يجرى فى ثلاث دول تنتهى فى سوريا، وجميع هذه المشاكل ترجع إلى محاولات بعض الدول التى يوجد بها منابع هذه الانهار إلى اقامة سدود وخزانات على هذه الانهار سواء لحاجتها الفعلية او المستقبلية لهذه المياه ورغبتها فى استخدام هذه السدود والخزانات كوسيلة للضغط السياسى على الدول الأخرى المتجاورة غير انه لما كان استمرار حياة الشعوب واستقرارها مرتبطا بتوافر المياه فان المساس بالمياه هو مساس بالحياة ذاتها ومن ثم فإن الاعتداء عليها هو اعتداء على حياة الشعوب وقد يؤدى بطبيعة الحال الى نشوب الحروب وعلى ضوء هذه الحقيقة يمكن تفسير دواعى القلق والشك والتوتر من اقامة بعض السدود والخزانات على هذين النهرين مثل سد نهر هيتشا (احد روافد النيل الازرق الذى يحجز حوالى نصف مليار متر مكعب سنويا) ومثل مشروع خزان بحيرة تانا ، ومشروع نهر البارو المتفرع من نهر السباط ، وبعض المشاريع السودانية وسد خزان اتاتورك على نهر الفرات.

من المشروعات المطروح اقامتها فى الأراضى؟ مشروع خزان عند مدخل بحيرة تانا ومشروع نهر البارو والمرحلة الثانية لمشروع نهر فينشا ونهر اماراتى ، اما المشروعات المقترح انشاؤها فى جنوب

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

للسودان وفي المنطقة الاستوائية فتشمل مشروع تقليل الفاقد في حوض نهر الغزال وفروعه السبعة (بحر العرب ولول والجور ومريدي وباي وجل والنعام. ومشروع للخزان على مدخل بحيرة البرت وقناة جونجلي ومشروع شارة، ورغم طرح هذه المشروعات للدراسة والتمويل إلا ان مصر لم تتخذ الاجراءات لضمان حصتها فيها.

لقد بدأت وتمركزت الهجرات الاولى ليهود دولة اسرائيل حول مناطق المياه في شمال فلسطين ثم ارتبطت عملية التوسع الاستيطاني الاسرائيلي وتشجيع موجات الهجرة اليهودية من دول الاتحاد السوفيتي، ومن بعض دول افريقيا بمراكز توافر تدفق المياه ، وكانت عناية اسرائيل بتخزين المياه وتوافرها عنصرا اساسيا في اهتماماتها.

ان المشاكل التي تثار من حين لآخر بشأن اقتسام حق الانتفاع وعدالة توزيع مياه الانهار الدولية ترجع اساسا إلى عدم وجود اتفاقية دولية موقعة من جميع دول النهر وتنظيم حصص اطرافه، كما ترجع إلى أن منابع هذه الانهار توجد في دول كانت في الماضي مستعمرة وان حكومات بعض هذه الدول تدعي انها لا تتقيد بالاتفاقيات الدولية التي ابرمت في ظل الاستعمار ، كذلك ترجع احيانا الى تجاهلها لاحكام القانون الدولي الذي ينظم وسائل الانتفاع بالانهار الدولية بمصادر المياه والى عدم اكتراثها لو رغبتها

في الاضرار بمصالح بعض الدول المجاورة والى قيام بعض دول النهر ببعض المشروعات دون التنسيق مع الدول المجاورة دون ان يكون القيام بهذه المشروعات رد فعل اقليميا ودوليا قويا والى عدم عناية دول النهر بالتنسيق فيما بينها بمشروعات ضبط المياه وتجميع الفاقد وكذلك ايضا الى اعمال التخريب التي شاهدتها منطقة جونجلي بجنوب السودان.

اما بالنسبة لمياه الفرات فان السدود المقامة عليه في الأراضي التركية تستهدف استعادة تركيا لدورها القديم بالتأثير في مسرح سياسة الشرق الأوسط وضمان عدم منازعة سوريا بشأن اقليم الاسكندرونة ومنع زعماء الاكراد والأرمن من اللجوء إلى اراضي سوريا والى تقليص التأييد السوري لحزب الله في لبنان والى تنفيذ مشروع انابيب المياه حتى الخليج.

ان لبعض الدول مثل مصر حقوقا مكتسبة وثابتة في مياه النيل وذلك بمقتضى بروتوكول ١٨٩١ والاتفاقيات عام ١٩٢٩ وعام ١٩٥٩ وتشكل موجات الجفاف المتلاحقة وزيادة مساحات التصحر والزيادة السكانية المطردة طلبا متزايدا على مياه النيل سواء لاستخداماتها للشرب أو للزراعة ولتوليد الطاقة الكهربائية ، ولذلك فان العبث بمياه النيل قد تشكل سببا من اسباب تفجير الصراعات المستقبلية خاصة إن الزراعة بوصفها المسئولة عن انتاج المواد الغذائية وعلى رأسها القمح الذي أصبح الان سلعة استراتيجية ووسيلة للضغط السياسي والاقتصادي على بعض الدول هي المسئولة عن الحياة والحضارة واستمرارها في دول نهر النيل.

ونظرا لعدم وجود اتفاقية مائية دولية مبرمة مع الدول التسع لنهر النيل ، ونظرا لعدم ضمان استقرارها على رأي واحد فانه قد يكون من المفيد بالنسبة لمصر دراسة ما يلي: ١ - قيام مصر بإبرام اتفاقيات ثنائية مع كل من الدول التسع كل على حده وبشكل خاص مع اثيوبيا وكينيا وزائير، وذلك ريثما يتم التوصل إلى ابرام اتفاقية جماعية ٢ - ان يكون رد الفعل المصري قويا على المستوى الاقليمي والدولي ازاء اية مشروعات مائية قد تقيمها اي من الدول التسع بدون التنسيق مع مصر، ٣ - العمل على حشد التأييد الدولي لتمويل مشاريع قناة جونجلي ومشروع ضبط ومنع الفاقد من مياه النيل، ٤ - تحسب اخطار الهجرات المائية الفجائية بالقيام بحملة توعية قومية تستهدف ترشيد الاستهلاك المائي وبتقليل التصرف من اسوان وتقليل الصرف في المصارف ومنها إلى البحر واستخدام وسائل الري المتطورة مثل الري بالتنقيط واعادة استخدام مياه الصرف الصحي بعد معالجتها في الزراعة وتحديد مساحات للمحاصيل الزراعية مثل الأرز وقصب السكر التي تستهلك كميات كبيرة من المياه.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية